وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٤ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٤/٦/١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/١٢/١٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٤٧١٧٣٥,٢٨ (أربعة ملايين وسبعمائة وسبعة عشر ألفًا وثلاثمائة وخمسون جنيهًا وثمانية وعشرون قرشًا) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٢٠٧٦٠٧٢,٧١ (مليونان وستة وسبعون ألفًا واثنان وسبعون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٢٦٤١٢٧٧,٥٧ (مليونان وستمائة وواحد وأربعون ألفًا ومائتان وسبعة وسبعون جنيهًا وسبعة وخمسون قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ١٢٦٩٨٨٦٩,٢٢ (اثنا عشر مليونًا وستمائة وثمانية وتسعون ألفًا وثمانمائة وتسعة وستون جنيهًا واثنان وعشرون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٤/١٢/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن